دور المؤسسات الأردنية الرسمية في صنع السياسة الخارجية

The role of official Jordanian institutions in making foreign policy

د. حسن عبدالله الدعجه*
جامعة الحسين بن طلال- عمان (الأردن)
hassan.a.dajah@ahu.edu.jo

د. منال محمود كريم حموري
مجلس الأمة الأردني- عمان (الأردن)
manal.hamouri@yahoo.com

تاريخ الاستلام:2020/09/15 تاريخ القبول للنشر: 2020/12/20 تاريخ النشر: 2020/12/30

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور المؤسسات الأردنية في صنع السياسة الخارجية، وتحديدا المؤسسة المعنية بصنع السياسة الخارجية الأردنية الرسمية منها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب هذا النوع من الدراسات، وقد عالجت الدراسة الأهداف الآتية: معرفة المتغيرات الذاتية لصانع القرار السياسي الأردني. وبيان دور الملك عبدالله الثاني في صنع السياسة الخارجية. الكشف عن دور رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأردني في صنع السياسة الخارجية. والتعرف على دور مجلس الأمة الأردني في صناعة السياسة الخارجية الأردنية. وتحديد دور المؤسسة العسكرية الأردنية في صنع السياسة الخارجية. وقد توصلت الدراسة؛ إلى أن صنع السياسة الخارجية الأردنية منوطة بالدرجة الأولى بالملك باعتباره رأس الدولة، حيث يستمد الملك دوره البارز في صنع السياسة الخارجية للأردن، وتحديد علاقات الأردن مع الدول العربية والدول الأجنبية، من ثوابت دستورية أعطته الصلاحيات التامة للقيام بهذا الدور، كما تقوم باقي المؤسسات الرسمية بدور تكاملي يساند الملك بعملية صنع السياسة الخارجية.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات، السياسة الخارجية، الأردن.

Abstract:

This study aimed to know the role of Jordanian institutions in making foreign policy, specifically the institution concerned with making official Jordanian foreign policy, and the study used the descriptive analytical approach that suits this type of studies, and the study addressed the following goals: Knowing the subjective variables of the Jordanian political decision maker. And clarify the role of King Abdullah II in making foreign policy. Disclosure of the role of the Jordanian Prime Minister and Minister of Foreign Affairs in making foreign policy. And get acquainted with the role of the

* المؤلف المراسل

المنارة للاستشارات
www.r

Jordanian Parliament in making Jordanian foreign policy. And define the role of the Jordanian military in making foreign policy. The study found: Until the Jordanian foreign policy making is entrusted primarily to the king as the head of state, where the king derives his prominent role in making foreign policy for Jordan, and defines Jordan's relations with Arab and foreign countries, from constitutional principles that gave him full powers to play this role, just as other official institutions play a role Integrative supports the king in the foreign policy-making process.

***key words**: institutions, foreign policy, Jordan.*

مقدّمة:

إن الطبيعة الخاصة للمملكة الأردنية الهاشمية والمتمثلة في صغر مساحته وعدد سكانه، وموقعه الجغرافي ضمن منطقة متوترة ومضطربة سياسياً وأمنياً، وشح موارده المالية والاقتصادية، وارتباطاته الإقليمية والدولية، فرضت عليه قيوداً واعتبارات حددت وبشكل كبير سياسته الخارجية، فالتباين بين القوة الفعلية للمملكة من جانب، والدور التاريخي له ومواقفها السياسية فيما يتعلق بالأزمات والأحداث الإقليمية والدولية، وارتباطه بالسياسات العربية من جانب آخر، كل ذلك شكل ويشكل مصدر تأثير مستمر على الأردن وعلى شبكة علاقاته الخارجية.

كما فرض ذلك على الأردن أن ينتهج سياسة من نوع خاص تتميز بالمرونة والحسابات الدقيقة تجاه إدارة شؤونه الخارجية ومواجهة التحديات الإقليمية التي ألقت بضلالها على أمن واستقرار البلد، لعل أبرزها العلاقات الأردنية الإسرائيلية، حيث أن المصالح المشتركة بين البلدين دعت إلى التعاون بينهما في العديد من المجالات.

وتشكل السياسة الخارجية ببعديها الإقليمي والدولي ركيزة مهمة من ركائز قوة الأردن ودوره في المنطقة، حيث مرت السياسة الخارجية الأردنية بتطورات متعددة، أثرت على مكانة الأردن وعلاقاته الخارجية سواء كان بشكل سلبي وإيجابي، وكان من أهمها ما يتعلق بالعلاقات العربية خاصة في حرب الخليج الثانية 1990-1991[(1)]، وبعلاقات المحاور الدولية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وشكلت هذه الفترات علامة بارزة في التأثير على سياسة الأردن وعلاقاته الخارجية مع الدول العربية أولاً، ومع الولايات المتحدة ثانياً، ومع الصراع العربي الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية ثالثاً، حيث بقيت السياسة الأردنية على الصعيدين الداخلي والخارجي تتعامل بحساسية خاصة تجاه هذه القضايا[(2)].

وفي هذا السياق فإن السياسة الخارجية الأردنية ترتكز على عدد من المبادئ الأساسية أهمها: تحمل الأردن مسؤولية إزاء القضية الفلسطينية، احترام سيادة جميع دول العالم واستقلالها، والالتزام بجميع المعاهدات والاتفاقيات الموقعة مع مختلف دول العالم[(3)].

المنارة للاستشارات
www.

ومن خلال هذا البحث سيتم التطرق إلى دور الأجهزة التنفيذية في صنع السياسة الخارجية الأردنية، ابتداء من الدور المحوري لرأس الدولة، وانتقالاً إلى دور الحكومة ممثلة برئيس الوزراء ووزير الخارجية على وجه الخصوص، إضافة إلى دور مجلس الأمة بشقيه النواب والأعيان، والمؤسسة العسكرية ممثلة بالقوات المسلحة الأردنية.

تتأثر السياسة الخارجية الأردنية بمجموعة من العوامل الداخلية والأحداث والمتغيرات الخارجية، فرضت على المملكة أسلوباً وشكلاً لسياسته الخارجية مع دول الجوار والدول الإقليمية والعالمية، فقد برز الأردن كلاعب رئيس ومحوري في القضايا الإقليمية والدولية يفوق حجمه وإمكانياته، حددت شكل سياسته الخارجية، فعلى الرغم من ضعف الاقتصاد الأردني وشح موارده، وصغر مساحته وعدد سكانه، وموقعه الجغرافي الذي دفعه لأن يكون في خضم الصراعات الإقليمية والدولية، إلا أنه وبحكمة قيادة الدولة ممثلة برائس الهرم السياسي، وتوجيهاته المستمرة للحكومة والأجهزة التنفيذية والتشريعية، استطاع الأردن ان يبرز على الساحة الدولية ويكون له دور مؤثر في مختلف قضايا المنطقة والاقليم. ولهذا يعالج البحث المحددات المؤثرة على سلوك السياسة الخارجية الأردنية، ودور المؤسسات التي تسهم بصناعة السياسة الخارجية جاءت الدراسة للبحث في هذا الموضوع الذي لا يعرف الثبات، حيث تمثلت مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل التالي: **ما دور المؤسسات الأردنية الرسمية في صنع السياسة الخارجية؟**

ويتفرع من التساؤل الرئيس أعلاه التساؤلات التالي:

1. ما المتغيرات الذاتية لصانع القرار السياسي الأردني؟
2. ما دور الملك عبدالله الثاني في صنع السياسة الخارجية؟
3. ما دور رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأردني في صنع السياسة الخارجية؟
4. ما دور مجلس الأمة الاردني في صناعة السياسة الخارجية الأردنية؟
5. ما دور المؤسسة العسكرية الأردنية في صنع السياسة الخارجية؟

أما أهداف الدراسة فهي حسب التالي:

1. معرفة المتغيرات الذاتية لصانع القرار السياسي الأردني.
2. بيان دور الملك عبدالله الثاني في صنع السياسة الخارجية.
3. الكشف عن دور رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأردني في صنع السياسة الخارجية.
4. التعرف على دور مجلس الأمة الأردني في صناعة السياسة الخارجية الأردنية.
5. تحديد دور المؤسسة العسكرية الأردنية في صنع السياسة الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.

وتكمن أهمية هذا البحث العلمية والعملية في تناوله لموضوع السياسة الخارجية لدولة تحفها المخاطر في محيطها الإقليمي إذا ما قورنت بالدول المجاورة لها من حيث المساحة وعدد السكان والإمكانيات الاقتصادية والعسكرية، فقد ارتبطت السياسة الخارجية الأردنية أشد ما يكون بحكمة وحنكة الملك عبدالله الثاني بن الحسين وتوجيهاته المستمرة للحكومة في هذا الشأن، وهذا ما بدى واضحا في سياسة الأردن الخارجية تجاه العديد من الأزمات العربية والإقليمية، وهي تأتي بإضافة مساهمة علمية وعملية يستفاد منها في معرفة حدود المؤسسات المعنية بصنع القرار.

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث تكون المنهجية هي الوصفية التحليلية من خلال التطرق إلى مفهوم السياسة الخارجية وإلى أجهزة صنع السياسة الخارجية، وتحليل دور الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، والأجهزة التنفيذية المتمثلة بمجلس الوزراء بشكل عام ووزارة الخارجية بوجه خاص، والقوات المسلحة الأردنية، والأجهزة التشريعية المتمثلة ممثلة بمجلسي النواب والأعيان في صنع السياسة الخارجية للدولة الأردنية.

النظرية المستخدمّة:

نظرية صنع القرار: يعد ريتشارد سنايدر أول عالم سياسة في مجال تحليل صنع القرار[4] مع أنه لم طبق هذا الإطار أساسا في دراسة السياسة الخارجية، لكنه لم يستبعد إمكانية استخدامه في دراسة النظم السياسية، ويعتبر ماكريدس من أوائل علماء السياسة المقارنة الذين ادخل مفهوم القرار في أطرهم التحليلية[5]. هذا ويشير صنع القرار إلى عملية التفاعل بين كافة المشاركين بصفة رسمية وغير رسمية في تقرير السياسات العامة، فإعداد القرارات هو بمثابة جزء رئيسي من سلوك المؤسسات السياسية، وتختار أحد التصورات البديلة لحل المشكلات المثارة على أساس تقييم كل منها بما يتضمنه ذلك من مناقشة ومفاضلة[6]. وكما هو معلوم أنّ نظرية صنع القرار تُعنى بدراسة عدد كبير من المتغيرات البيئة الداخلية الإقليمية والدولية المتعلقة بالموقف، ثم تقوم بتحديد العلاقة بين المتغيرات، ومن ثم أخذ القرارات التي تتناسب والمصلحة القومية للوحدات السياسية.

نطاق الدراسة وحدودها:

إن الدراسة معنية بشكل أساسي في دراسة وصفية للمؤسسات المعنية بشكل مباشر في صنع السياسية الخارجية في عهد الملك عبدالله الثاني ودوره فيها وكذلك دور رئيس الوزراء ووزير الخارجية ومجلس الأمن والمؤسسة العسكرية بشكل خاص دون غيرها من مؤسسات الأخرى.

المنارة للاستشارات
www.

الدارسات السابقة:

دراسة عبدالله (2017) بعنوان: السياسة الخارجية الأردنية، وبينت الدراسة ان المحددات الجيوسياسية تؤثر تأثير بالغ في سياسة الدولة الداخلية والخارجية وعلاقات الدولية وبالتالي قوة الدولة ومكانتها في السياسة الدولية، ولكن بعض الدول ومن ضمنها الأردن استطاعت ان تتعايش مع بعض المحددات من خلال سياستها الداخلية والخارجية وبالتالي يكون وضعها الدولي افضل من دول كثيرة تعاني من محددات اقل ولديها مقومات جيوسياسية اكثر، يبدو من خلال ذلك ان الفضل يعود إلى حكمة السياسة الأردنية التي ابقت الأردن صامد في وسط إقليم مضطرب[7].

دراسة الحضرمي (2013) بعنوان الدول الصغيرة: القدرة والدور، مقاربة نظرية حيث هدفت الدراسة لعقد المقاربات النظرية والإطار التحليلي لظاهرة السياسة الخارجية وخاصة الدول الصغيرة، كما عرضها في سياقها التاريخي لتطورها. كما تقدم الدراسة تفسيرا للآلية التي ترتبط بها المتغيرات الداخلية والخارجية وتأثيرها على السياسة الخارجية وارتباطها بإدراك صانع القرار السياسي من خلال نظرية الدور وقدرة الدول الصغيرة وآلياتها على مواجهة التحديات التي تعصف بها إقليما ودوليا[8].

دراسة القطاطشة والحضرمي (2006) بعنوان الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية. إن سلطنة عُمان بعد عام 1970م أصبحت دولة متحركة نحو الحداثة، بكل مقدراتها، ونحو التقدم، في كل مظاهره والتطور على كل وجوهه. ولما أن كان السلطان قابوس هو المحرّك الأوّل الذي قاد الدولة العُمانية الحديثة فقد كان من المنطقي أن يقود صناعة السياسة الخارجية فيها، ولكن مع الاستعانة ببرنامج واضح ومحدد، حيث اتسمت السياسة الخارجية العُمانية بمجموعة من الصفات التي فرضتها حقائق التاريخ والجغرافيا، والإمكانات الأمنية والاقتصادية والثقافية. وقد جاءت، في المجمل، سياسة هادئة، ومعتدلة، ومتوازنة، وحيادية. كما أنها كانت مؤثرة على المستويات: الخليجية، والعربية، والإقليمية، والدولية، وموضع احترام وتقدير من جميع الدول[9].

دراسة Hinnebusch و Quilliam (2006) بعنوان: الأشقاء المتناقضون: سوريا والأردن وحرب العراق. ويتناول فيها التباينات السياسية رغم الثقافة العربية الإسلامية الواحدة بين الدولتين، في مواقفها من الحرب على العراق، فان قادتها وقت حرب العراق من جيل "الحداثة" متشابه؛ وهويات سكانها عربية إسلامية. ومع ذلك ، فقد اتبعت كلا منهما سياسات معاكسة تمامًا تجاه غزو العراق: فكان الأردن مع الولايات المتحدة وسوريا تتحداها. واستنتج ان هذا السلوك المعاكس جاء من خلال تجاربهم المتباينة في تشكيل الدولة والقوى الاجتماعية المختلفة المتضمنة والهويات المؤسسية في سوريا البعثية والأردن الهاشمي[10].

المنارة للاستشارات
www.

دراسة ريان (2004). "الأردن أولاً": العلاقات الأردنية العربية والسياسة الخارجية في عهد الملك عبد الله الثاني. هدفت الدراسة لمعرفة الاختلاف في السياسة الخارجية الأردنية في العهد الملكي السابق وعهد الملك عبدالله ، وقد بينت الدراسة انه لطالما لعبت المملكة الأردنية الهاشمية دورًا إقليميًا في السياسة الخارجية يبدو أن الأردن يتعدى حجمها الصغير ومحدودية الوسائل الاقتصادية والعسكرية. " لأنه لم يتقلص دوره بأي شكل من الأشكال حتى بعد الخلافة في الملكية الأردنية من الملك حسين إلى ابنه عبد الله في عام 1999. ومع انهيار عملية السلام و الانتفاضة الفلسطينية المتجددة ، إلى حروب الولايات المتحدة ضد كل من أفغانستان والعراق[11].

دراسة ساسلي (2002) بعنوان التغييرات والاستمرارية في السياسة الخارجية الأردنية. تتناول هذه الدراسة السياسة الخارجية الأردنية والتغييرات التي شهدتها منذ وفاة الملك الحسين عام 1999. وقد واجهة وتشكلت أحداث أساسية في السياسة الخارجية وكذلك التهديدات الأمنية، وقد أوضحت السياسات التي اتبعها الملك عبد الله الثاني أن العوامل الشخصية مهمة بنفس القدر كمحددات للسياسة الخارجية للدولة. وسلط الضوء على الاتجاهات المستمرة في السياسات الإقليمية للعاصمة عمان، بشكل رئيسي في الاقتراب من الولايات المتحدة والمحافظ على العلاقات معها، كما تدرس أيضًا التغييرات الأخيرة ، بما في ذلك محاولات المصالحة مع الجار الإقليمي[12].

وتختلف هذه الدراسة بانه تشمل المؤسسات المعنية بشكل مباشر واكثر من غيرها في صنع السياسية الخارجية، حيث سيتم تقسيم هذه الدراسة الى مبحثين اثنين على النحو الآتي:

المبحث الأول

النظام السياسي الأردني والاطار الدستوري لصانع القرار

قبل الحديث عن دور صانع القرار في السياسة الخارجية الأردنية، لا بد من التطرق الى طبيعة النظام السياسي بشكل عام والتطرق لمفهوم السياسة الخارجة، ومن ثم التعرف الى المتغيرات الذاتية لصانع القرار السياسي في الأردن ممثلاً بالملك عبدالله الثاني بن الحسين، باعتباره رأس الدولة والنظام في المملكة، وصانع السياسة الخارجية الأول للمملكة.

المطلب الأول: تعريف النظام السياسي والسياسة الخارجية

يعرف النظام السياسي بأنه الهيكل العام الذي تتفاعل وتتحرك داخل مؤسساته مجموعة العلاقات الانسانية من رغبات وانفعالات وأفكار وامكانيات مادية وبشرية، ويحتوي على جميع المبادئ والعلاقات المتفاعلة مع البيئتين الداخلية والخارجية[13].

المنارة للاستشارات
www.

كما يعرف الباحثان النظام السياسي على انه: مجموعة القواعد الدستورية والقانونية المعنية بعمليات صنع القرارات وتحويلها الى أهداف وبرامج لخدمة شعب ما، وتملك حق الاكراه الشرعي فيحولها إلى سلطة مقبولة من الجماعات السياسية فتشكل نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

أما فيما يتعلق بتعريف السياسة الخارجية، فمن الواضح أنه لا يوجد اتفاق بين الباحثين في مجال العلاقات الدولية حول وضع تعريف موحد لمفهوم السياسة الخارجية، فهناك من يعرفها بأنها مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدول بواسطتها ومن خلال السلطات المحددة دستوريا التعامل مع كل الدول الأجنبية ومشاكل البيئة الدولية باستعمال القوة والنفوذ والعنف في بعض الأحيان[14]، كما تعرف السياسة الخارجية بأنها سلوكيات الدولة تجاه محيطها الخارجي، و قد تكون هذه السلوكية والتي قد تأخذ أشكالا مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحيط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية، أو نحو قضية محددة من القضايا الدولية[15].

وهناك من يعرفها بأنها برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي[16].

ويعرفها الباحثان بانها: القواعد والممارسات والسلوكيات المؤدية الى تحقيق اهداف مختلفة الدولة في تعاملها مع الدول الأخرى. مما سبق يمكن تحديد تعريف للسياسة الخارجية بأنها كافة السلوكيات والاجراءات التي تتخذها الدولة ممثلة برئيسها وسلطاتها التنفيذية والتشريعية أو ممثليها الدبلوماسيين، والتي تحدد شكل وطبيعة العلاقة مع دولة أخرى، سواء في الظروف الطبيعية أو في الظروف الاستثنائية عند نشوء نزاعات واضطرابات سياسية، وتحديد الموقف السياسي من هذه القضايا.

وفي هذا الإطار يمكن تحديد أهداف السياسة الخارجية بشكل عام لكل دولة على النحو الآتي[17].

1. المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها الوطنية وأمنها الداخلي، و يكون ذلك من خلال: محاولة إقامة علاقات جيدة مع جيرانها، والدخول في تحالفات متنوعة مع غيرها من الدول، والحصول على معونات عسكرية واقتصادية والدخول في معاهدات رسمية وتكتلات عسكرية وسياسية واقتصادية.
2. زيادة قوة الدولة، انسجاماً مع مبدأ الحفاظ على سيادة الدولة وأمنها، حيث أن قوة الدولة ومنعتها مرتبط بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والجغرافية والديموغرافية، وهي التي تحدد سياستها الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.

3. تعزيز الموارد الاقتصادية للدولة، الذي يعتبر من أبرز أهداف الدولة، حيث أن وجود الدولة وقوتها مرتبط بوجود قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الموارد الوطنية.
4. إضافة الى العمل على نشر الأيديولوجية والثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها.
5. والعمل على تدعيم وتعزيز مرتكزات السلام والأمن الإقليمي والدولي.

أما عن أهداف السياسة الخارجية الأردنية، والتي سعى الملك عبدالله الثاني منذ تسلمه سلطاته الدستورية في 7 شباط 1999 الى تحقيقها، فيمكن تحديدها على النحو الآتي[18]:

1. الحفاظ على استقلال الأردن وحماية سيادته الوطنية ووحدة أراضيه، ووحدته الوطنية، وإبعاد كافة أشكال ومصادر الخطر والتهديد الخارجي عنه.
2. تنمية وتطوير مصالح الأردن الوطنية ورعايتها والحفاظ عليها واستغلال الموارد الوطنية الاقتصادية والبشرية، وتحسين الاقتصاد الوطني من خلال رفع النمو الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار لتعزيز الأمن والاستقرار الوطني في شتى المجالات.
3. الحفاظ على نظام الحكم الملكي القائم، وتعزيز الولاء الشعبي، وتعميق الانتماء الوطني وثابته، وتعزيز الشرعية السياسية ذات الجذور الضاربة في عمق التاريخ العربي والاسلامي.
4. حماية الأمن القومي والحفاظ عليه من خلال السعي الدائم والصادق لإقامة علاقات حُسن الجوار مع كافة الدول العربية، والاستناد لمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول العربية الداخلية، والتعامل والتفاعل على أساس قواعد الاحترام المتبادل واستخدام الدبلوماسية ولغة الحوار.

المطلب الثاني: المتغيرات الذاتية لصانع القرار السياسي الأردني

يقصد بالمتغيرات الذاتية بصانع القرار السياسي الخارجي مجموعة العوامل التي تؤثر بتكوينه الشخصي والتي تحدد أيضاً السلوك الذي يستخدمه تجاه المواقف المتعددة والمختلفة التي تواجه دولته، ممثلة بفكره السياسي وثقافته والعادات والتقاليد التي يؤمن بها، إضافة الى رغبته وإرادته بالمساهمة في اتخاذ القرار، وبالتالي فإن فهم العوامل المؤثرة في التكوين الشخصي لرجل الدولة وصانع القرار فيها يسهم في معرفة توجهاته المحتملة تجاه المواقف والتحديات التي تواجه دولته حسب نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية، ولذلك فإن صانع القرار عندما يتعامل مع دول العالم الأخرى ويرسم السياسة الخارجية للدولة إنما يستند في ذلك على خبرات ومبادئ مستمدة من تكوينه الشخصي وخبرته الطويلة[19].

ويتأثر سلوك صانع القرار تجاه السياسة الخارجية الأردنية بالعديد من المكونات البيئية المحيطة به خلال فترة نشأته وانتمائه ومعتقداته الفكرية وتجاربه السياسية نتيجة للأحداث التي واجهت البلد

المنارة للاستشارات
www.

والمنطقة ككل، وباعتباره رأس الدولة ويتمتع بصلاحيات مطلقة في الدستور، لذا لا بد من التعرف الى المتغيرات الذاتية التي أهلت الملك لصنع السياسة الخارجية للأردن. ويعتبر الملك عبدالله الثاني من الجيل الثالث والأربعين من النسب الهاشمي، وهو النجل الأكبر للمغفور له الملك الحسين بن طلال[20].

وفي العام 1982 التحق الملك عبدالله الثاني بن الحسين بجامعة أكسفورد لمدة عام حيث أنهى دراسته الخاصة في شؤون الشرق الأوسط[21]. وقد بقي في القوات المسلحة الأردنية يخدم بها متدرجاً في الرتبة العسكرية، حيث تم ترفيعه الى رتبة عميد ليصبح مساعداً لقائد القوات الخاصة الملكية الأردنية، وفي عام 1994 أصبح قائداً لها وتم ترقيته الى رتبة لواء في العام 1998. كما تأثر فكرياً بوالده، وهذا ما عبر عنه الملك عبدالله الثاني لبرنامج (لاري كنغ لايف) الذي بثته قناة CNN بتاريخ 2000/6/4 بقوله: "تعلمت تجارب والدي الذي صقلته تجربة الحكم[22]، وتعلم منه أيضاً ثوابت المواقف والتعامل مع متغيراتها وفق السياسة وصنع القرار ومعاركة الحياة، واختطاط النهج القومي[23].

تسلم الملك عبدالله الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية في السابع من شباط عام 1999 بعد وفاة والده المغفور له الملك الحسين بن طلال، وأقسم اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة، وأصبح بذلك ملكاً للمملكة الأردنية الهاشمية. لقد استمد الملك عبدالله الثاني نفوذه السياسي من مصادر عديدة، منها مكانته في الدستور الاردني، وهذا أهله للقيام بالتخطيط للسياسة الخارجية ومتابعة القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية وزياراته المتكررة للدول والمحافل الدولية[24].

فبالنسبة لمكانة الملك في الدستور نجد أن الدستور الأردني قد حدد دور الملك وبشكل واضح ضمن عدد من المواد وهي: المواد (25 و26 و32 و33 و34 و35 و40)، فالمادة (25) تنص على أنه "تناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك، ويتألف مجلس الأمة من مجلسي الأعيان والنواب"، أما المادة (26) فتنص على أنه "تناط السلطة التنفيذية بالملك ويتولاها بواسطة وزرائه وفق أحكام الدستور"، وتنص المادة (32) على أن "الملك هو القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية والجوية"، أما المادة (33) فإنها تخوله حق إعلان حق الحرب وعقد الصلح وإبرام الاتفاقيات والمعاهدات، كما تشمل المادتان (34) و (35) على حق الملك بإصدار الأوامر بإجراء انتخابات مجلس النواب ودعوة مجلس الأمة للاجتماع، وافتتاحه وتأجيله وفضه وفق أحكام الدستور، وله حق حل مجلس النواب، والملك يعين رئيس مجلس الأعيان وأعضاء المجلس، ويعين رئيس الوزراء والوزراء، وله حق إقالتهم جميعاً، بالإضافة الى ذلك فإن الملك معفى من كل تبعة ومسؤولية، كما أن الملك لا يمارس هذه الصلاحيات الدستورية منفرداً، وإنما بالاشتراك مع رئيس الوزراء والوزراء المختصين سنداً للمادة (40) من الدستور

المنارة للاستشارات
www.

الأردني. كما يلعب الموقع الجغرافي دورا مهما من خلال موقعه في قلب الوطن العربي، والذي يلقي عليه مسؤوليات قومية وطنية ودولية[25].

والنظام السياسي الأردني يتميز عن باقي الأنظمة السياسية بالمنطقة من حيث بين مصادر الشرعية بكافة أنواعها، مما جعل منه أكثر الأنظمة شعبية واستقراراً في المنطقة، وما زاد في تعميق وتكريس هذه الشرعية ارتكاز النظام الأردني على عدد من المبادئ والمرتكزات، من أهمها مبدأ الدين، ومبدأ القومية القائم على أن الأردن جزء من أمته العربية المنطلق من مبادئ الثورة العربية الكبرى وأهدافها النبيلة في الوحدة والحياة الفضلى، واعتماد الديموقراطية كنهج حياة واتباع المنهج السلمي في حل القضايا والخلافات والصراعات مع الدول الأخرى، اضافة الى رفض منهج استخدام القوة واتباع سياسة الاعتدال والوسطية والتسامح[26].

فهذه العوامل المؤثرة في تكوين صانع القرار الأردني التي جعلته يوجه السياسة الخارجية الأردني فالتكوين الشخصي العسكري والموقع الجغرافي والارث التاريخي والنسب الهاشمي كلها تشترك في فكر صانع ومتخذ القرار في تحديد مسار السياسة الخارجية الأردنية.

المبحث الثاني

المؤسسة المعنية بصنع السياسة الخارجية الأردنية

تم في هذا المبحث التطرق الى الأطراف المعنية بصنع السياسة الخارجية الأردنية، ومن أبرزها رأس الدولة الملك عبدالله الثاني بن الحسين، فمن المسلم به أن العملية السياسية في الأردن تتمركز حول متخذ القرار، وقد أدى هذا إلى أن تكون قرارات السياسة الخارجية تعبيرا عن إرادته، إذ يشكل الملك الحلقة الأقوى في الوحدة الأساسية، وأما باقي أجهزة صنع القرار فيقتصر دورها على تقديم المشورة غير الملزمة لصانع القرار الأول، وسوف نتناول فيما يلي النهج المتبع من قبل الجهات المعنية بصنع السياسة الخارجية الأردنية، من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: دور الملك عبدالله الثاني في صنع السياسة الخارجية

يمارس الملك دوراً فاعلاً ورئيسياً في قيادة وتوجيه السياسة الخارجية للأردن، منحه إياه الدستور والشرعية السياسية، فقد حدد الدستور الأردني السلطات التي يستطيع الملك أن ينفرد بها في قيادة وتوجيه وممارسة الشؤون الخارجية بما يلي[27]:

1. الملك هو رأس الدولة، وبالتالي رأس السلطة التنفيذية التي تدير وتنفذ السياسة الخارجية (المادة 30 من الدستور)، وله الحق في تعيين مجلس الوزراء وإقالته وقبول استقالته (المادة 35 من الدستور).

المنارة للاستشارات
www.

2. الملك هو القائد الأعلى للقوات المسلحة البرية والبحرية والجوية (المادة 32 من الدستور)، وبالتالي يصدر أوامره بإيفاد قوات مسلحة للقيام بمهام حفظ الأمن والسلم الدوليين.
3. الملك هو من يعلن الحرب، ويعقد الصلح، ويبرم المعاهدات والاتفاقات الدولية، بما فيها تلك التي تتطلب موافقة مجلس الأمة، لكونها ترتب التزامات مالية على خزينة الدولة أو تمس حقوق المواطنين العامة (المادة 33 من الدستور).
4. الملك هو الذي يعين السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية بناء على تنسيب مجلس الوزراء، وله أيضا سلطة الاعتراف بالحكومات الأجنبية وقبول سفرائها، وسحب الاعتراف بهم.

كما أن من صلاحيات الملك أيضا[28]:

1. قيادة وتوجيه السياسة الخارجية من خلال مؤتمرات القمة أو مؤتمرات واجتماعات المنظمات الدولية.
2. القيام بزيارات رسمية للدول والمنظمات الدولية، بهدف توطيد العلاقات معها، أو حل مشكلة عالقة، أو القيام بدور الوساطة بين أطراف متنازعة.

ومن دراسة الواقع السياسي بكافة جوانبه، لا بد من التوصل الى النهج السياسي الذي التزم به الملك عبدالله الثاني، وعبر عن ذلك في سياسته الخارجية وخططه المستقبلية، وعليه أخذت معالم النهج السياسي تتضح من خلال المحافظة على الجوهر العام الذي حدده ووضع أسسه والده الملك الحسين[29].

ومن معالم نهج السياسة الخارجية للأردن، الاسهام في حفظ السلام والأمن الدوليين، وتعزيز علاقات الأردن مع الدول الصديقة في كافة المجالات، ومن هذا المنطلق جاء خطاب السياسة الخارجية الاردني في هذا المجال نابعاً من الانفتاح على كافة الشعوب المحبة للسلام، بما يخدم قضايا الأمتين العربية والاسلامية، ويحقق الأمن والاستقرار للدولة الأردنية، مرتكزاً على مبدأ الشرعية الدينية والدستورية والشعبية في تعامله وعلاقاته الدولية.

كذلك اتباع سياسة عدم التحيز لأي من المعسكرات الدولية، وفي هذا المجال جاء الخطاب السياسي الاردني متمثلاً بموقفه المدافع عن المبادئ الانسانية وعدم التبعية والانحياز لأي طرف كان، والحث على العمل من اجل اختصار المسافات وتقريب وجهات النظر بين دول العالم، واحترام السيادة الوطنية للدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والدعوى إلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد تتكافأ من خلاله فرص التنمية بين الدول، والدعوى إلى الحد من سباق التسلح النووي بصورة خاصة، وحث الدول إلى تجنب الانزلاق في الصراعات الاقليمية والدولية[30].

المنارة للاستشارات
www.

ونتيجة لخصوصية العلاقات الأردنية الفلسطينية، فقد تحمل الأردن المسؤولية الوطنية والقومية الكاملة إزاء هذه القضية والشعب الفلسطيني، ولذلك كان الموقف الأردني وما زال داعماً للسلطة الوطنية الفلسطينية لكسب التأييد الدولي من أجل تحقيق تسوية عادلة وشاملة تضمن للشعب الفلسطيني استرداد كافة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف من أهداف السياسة الخارجية الاردنية، تأكيد الأردن كان على الدوام وسيبقى جزءاً فاعلاً من أمته العربية ورافداً أساسياً من روافد العمل العربي يسعى باستمرار لتحقيق الوفاق والاتفاق، وقيام علاقات من التعاون البناء بين جميع الدول الشقيقة، وتجاوز جميع أسباب الخلاف والاختلاف، انطلاقاً من وحدة الهدف والمصير المشترك[31].

كما أن متخذ القرار يؤكد دوماً على التضامن وتوحيد الصف العربي، بهدف إعادة اللحمة الى الجسم العربي، وممارسة دوره في ظل التحولات الدولية الجديدة بخطى واثقة وحقيقية، ومن هنا جاء الخطاب السياسي الأردني لتحقيق نوع من الانسجام والترابط في القرار العربي، وإنهاء كل حالات الضعف التي تعيشها الأمة العربية، الأمر الذي ينعكس ايجاباً على الأمة العربية في كافة المجالات.

حيث استمدت السياسة الخارجية الأردنية من ثوابتها الدستورية التي أعطت متخذ القرار الصلاحيات التامة للقيام بهذا الدور، فهو رأس الدولة، وله الحق في صنع السياسة الخارجية وتحديد علاقات الأردن مع الدول العربية والدول الأجنبية، كذلك أن المكانة الدينية للملك المتجسدة من خلال انتسابه الى الأسرة الهاشمية وارتباطه بالقومية العربية، أعطته القوة والتأثير في علاقاته مع الدول العربية والاسلامية.

كما أن البعد التاريخي للعلاقة والارتباط الهاشمي بالقضية الفلسطينية، دفع متخذ القرار الأول لتجنيد أدوات مختلفة من أدوات السياسة الخارجية بهدف دعم وتعزيز الدور الايجابي الذي تقوم به بعض دول العالم في إدارة الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، ليتمكن الفلسطينيون من الحصول على حقوقهم الشرعية وعلى رأسها إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية. وبالتالي فإن الملك هو محور ومحرك السياسة الخارجية للأردن بشكل أساسي، أما الأجهزة التنفيذية وعلى رأسها رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية تلعب دوراً ثانوياً في صنع هذه السياسة وفقاً لتوجيهات الملك حول العديد من القضايا الدولية.

وهنا يرى الباحثان أن السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبدالله الثاني تميزت بكونها امتدادا منسجما ومتناغما لسياسة المملكة على مدى السنوات الماضية، كما أنها اعتمدت على أسس

المنارة للاستشارات
www.

ومرتكزات ثابتة تستند الى ثوابت دينية وعربية إسلامية التي تمثل رؤية الملك تجاه كافة القضايا الاقليمية والدولية وتحديدا القضية الفلسطينية.

المطلب الثاني: دور رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأردني في صنع السياسة الخارجية

مجلس الوزراء هو الركن الثاني من أركان السلطة التنفيذية في الأردن، ويتكون من رئيس الوزراء والوزراء ويمثلون بمجملهم الحكومة، وبحسب المادة (35) من الدستور الأردني فإن الملك هو الذي يعين رئيس الوزراء ويقيله ويقبل استقالته ويعين الوزراء ويقيلهم ويقبل استقالتهم بناء على تنسيب من رئيس الوزراء، كما نص الدستور في المادة (41) على أن مجلس الوزراء يتألف من رئيس الوزراء وعدد من الوزراء حسب الحاجة والمصلحة، ويعد الوزير مسؤولاً عن إدارة جميع الشؤون المتعلقة بوزارته، ويتولى الملك جلسات مجلس الوزراء في حالة حضوره لها.

وقد أشار الدستور الأردني بوضوح إلى الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الوزراء في الشؤون الخارجية في المواد التالية[32].

- يتولى رئيس الوزراء رئاسة مجلس الوزراء، إضافة إلى مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية[33].
- اختصاصات رئيس الدولة تنتقل إلى مجلس الوزراء المسؤول المباشر عن تنفيذها وتحمل مسؤولياتها أمام البرلمان، حيث أن أوامر الملك الشفوية والخطية لا تعفي الوزراء من مسؤولية التنفيذ[34].

ووفقاً للممارسات العرفية الوطنية، يمارس رئيس الوزراء الصلاحيات التالية[35]:

1. الاشتراك في تخطيط السياسة الخارجية.
2. التدخل في القضايا الخارجية التي تنعكس آثارها على الشؤون الاقتصادية والعسكرية.
3. تنفيذ الدستور والتشريعات والأنظمة، وبنود المعاهدات والاتفاقات الدولية والإقليمية.
4. إلقاء البيان الوزاري أمام مجلس النواب والذي يتضمن السياسة الخارجية للحكومة.

أما بالنسبة لمدى مشاركة رئيس الوزراء في صياغة القرار ومساهمته بالسياسة الخارجية للدولة، فإن ذلك يحدده مجموعة من العوامل من أهمها[36]:

1. القدرة السياسية لرئيس الوزراء، ومدى ثقة رأس الدولة به، والظروف الشعبية الموضوعية التي تؤثر على صياغة القرار.
2. الشخصية والبنية الثقافية لرئيس الوزراء، ومدى اهتمامه بالسياسة الخارجية للدولة.

المنارة للاستشارات
www.

3. نوعية المعلومات السياسية الخارجية التي يستطيع رئيس الوزراء الاطلاع عليها بحكم وظيفته الرسمية والتي تميزه عن غيره.

مما سبق يرى الباحثان أن دور مجلس الوزراء ممثلاً برئيس الوزراء والوزراء هو دور تنفيذي للسياسة الخارجية للأردن، ويتمثل بإدارة الشؤون الخارجية، وليس دور أساسي في صنع السياسة الخارجية، فكما ذكرى الباحثان أن صنع السياسة الخارجية منوط بالدرجة الأولى برأس الدولة الملك، فالدور الذي يقوم به الملك في رسمه للسياسة الخارجية أعطى الأردن السمعة الطيبة بين دول العالم، والتميز في علاقاته مع كافة البلدان الاقليمية والدولية.

أما عن دور وزارة الخارجية الأردنية بشكل خاص في السياسة الخارجية، فيمكن القول أنه ومع تطور الدولة الأردنية حدثت تطورات جوهرية في عمل وزارة الخارجية، تمثلت بصدور مجموعة من الأنظمة للتنظيم الإداري للوزارة، كان آخرها نظام تنظيم إدارة وزارة الخارجية رقم (69) لسنة 1993، الصادر بمقتضى المادة (120) من الدستور، وبحسب هذا النظام فقد تم تحديد مهام الوزارة وأهدافها على النحو الآتي:

1- المساهمة في وضع السياسة الخارجية للدولة وتنفيذها، والعمل على حماية المصالح الوطنية، وتطوير علاقات المملكة بمختلف الدول والهيئات والمنظمات.

2- رعاية شؤون الأردنيين وحماية مصالحهم خارج المملكة، وتوثيق الصلة معهم لما فيه خدمتهم وخدمة المملكة.

3- إعداد ودراسة المعاهدات والاتفاقات وتوثيقها وإجراء الاتصالات مع الدول والمنظمات الدولية بشأن عقدها وترخيصها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإبرامها وتبليغ جميع الجهات المختصة ومتابعة تنفيذها.

ومسؤولية وزير الخارجية تكون مباشرة أمام رئيس الوزراء وغير مباشرة أمام مجلس النواب، لا سيما لجنة الشؤون الخارجية التي لها الحق بمراقبة تنفيذ مهامه واستدعائه ومعرفة سير تنفيذه للسياسة الخارجية[37].

أما أهم مهام وصلاحيات وزير الخارجية فهي[38]:

- المساهمة في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية طبقا للتوجهات المقررة بشأنها.
- تنظيم ارتباط المملكة مع الدول والمنظمات الدولية والاقليمية ورعاية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها معها ومتابعة تنفيذها.

المنارة للاستشارات
www.

- دراسة واعداد المعاهدات والاتفاقيات مع الدول والمنظمات الدولية والاقليمية والمساهمة باتخاذ إجراءات إبرامها، وحفظها بالتعاون والتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة.
- إدارة المفاوضات والمباحثات مع الدول والمنظمات الدولية والاقليمية بالتعاون والتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة بما يتفق مع سياسة المملكة ومصالحها.
- شرح أهداف ومرتكزات السياسة الخارجية الأردنية عبر إدامة الاتصال مع وسائل العالم المختلفة.

تجدر الإشارة إلى أن وزارة الخارجية الأردنية تقوم بأدوار محددة تجاه السياسة الخارجية للدولة، منها جمع المعلومات من الخارج وتحليلها وتقديمها لرئيس الوزراء أو رئيس الديوان الملكي، فدور وزير الخارجية هو دور تنفيذي، كإنجاز الاتفاقيات الثنائية مع الدول الأخرى، ونقل المعلومات، وأنباء الأحداث المتعلقة من وإلى الأردن، وبهذا يخلو دوره من عناصر المبادرة بصنع وصناعة السياسة الخارجية للدولة بشكل مستقل، فصناعة السياسة الخارجية الأردنية كما أسلفنا سابقاً هي بيد الملك والأجهزة المقربة منه أكثر من وزارة الخارجية التي تعتمد مهمتها على التنفيذ بشكل أكبر[39].

ومن المعروف أيضاً أن الأردن يحقق مصالحه الوطنية والقومية من خلال اعتماده على عامل الدبلوماسية، والذي يعتمد نجاحه على مساهمات رأس الدولة وعلاقاته الدولية وشخصيته وخبرته الطويلة في التعامل مع دول العالم، فهو يعين السفراء، ويقبل اعتماد أوراقهم، ويتلقى المعلومات الخاصة بالسياسة الخارجية، ويتدخل مباشرة في إبداء الرأي حول تلك الأمور.

وبهذا يرى الباحثان أن دور وزارة الخارجية في السياسة الخارجية الأردنية هو دور تنفيذي قائم على تنفيذ التوجيهات السامية للملك والحكومة الأردنية ممثلة برئاسة الوزراء، وإدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية للأردن، ويخلو دوره من صنع السياسة الخارجية بشكل مباشر، على الرغم من اعتباره أحد الأطراف المساهمة في صنع السياسة الخارجية من خلال تقديمه المعلومات اللازم لصانعي القرار السياسي عن طريق تواصل أذرعتها الدبلوماسية مع الجهات المعنية في دول العالم.

المطلب الثالث: دور مجلس الأمة في صنع السياسة الخارجية

تعتبر السلطة التشريعية هي الركيزة الثانية التي يقوم عليها النظام السياسي في الأردن، وتناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة المكون من مجلسي الأعيان والنواب، ولكل من المجلسين صلاحيات وواجبات معينة حددها الدستور لإدارة شؤون الدولة[40].

حيث نص الدستور الأردني على أن مجلس الأمة مكون من مجلسي الأعيان والنواب، الأول معين من قبل الملك والآخر منتخب من قبل الشعب، كما نص الدستور الأردني على أن للسلطة

المنارة للاستشارات
www.

التشريعية اختصاصات دستورية في مجال السياسة الخارجية مثل التصديق على المعاهدات التي تمس حقوق الأردنيين العامة والخاصة والتي لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس الأمة[41].

ومن صلاحيات مجلس الأمة في مجال السياسة الخارجية دستورياً نذكر الآتي[42]:

- التشريع: وفقا لنص المواد (91، 92،93، 95) من الدستور، ومن ضمنها التشريعات الخاصة بالشؤون الخارجية، والامتيازات الممنوحة لممثلي الدول المختلفة لدى الأردن.
- توجيه الأسئلة والاستجوابات إلى الوزراء بما فيهم وزير الخارجية، كما أن من حق المجلس طرح أي موضوع عام للمناقشة، بما فيها أمور السياسة الخارجية.
- المسؤولية الوزارية ذلك أن رئيس الوزراء والوزراء بما فيهم وزير الخارجية مسؤولون أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة.

أما عن دور مجلس الأمة في القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية الأردنية فإنه كغيره من الهياكل المتعددة لصناعة القرار، محكوم بأحكام الدستور والصلاحيات المخوله له، ويمكن القول بأن للسلطة التشريعية الممثلة بمجلس الأمة في السياسة الخارجية دوراً محدداً، ويمكن أن يزداد أو يتحدد وفقاً للظروف الديموقراطية التي يعيشها الأردن.

وبالتالي تشاطر السلطة التشريعية السلطة التنفيذية في تنفيذ السياسة الخارجية لا سيما فيما يتعلق بدراسة المعاهدات والاتفاقات المتعلقة بحقوق الأردنيين والموافقة عليها، إضافة الى وجود لجنة الشؤون الخارجية في مجلسي النواب والأعيان، والتي من مهامها متابعة السياسة الخارجية مع وزير الخارجية واستدعائه والاطلاع من خلاله على سير تنفيذها، كا أنه ومن خلال السلطة التشريعية يتم إيصال وجهة نظر الأردن ودعم القرار الخارجي الأردني لتحقيق أهدافه، بخاصة لدى اتحاد مجالس البرلمانات العربية والعالمية، كما تقوم السلطة التشريعية بتقديم النصح للحكومة ممثلة برئيس الوزراء أو أحد أطراف صناعة وتنفيذ السياسة الخارجية.

وأخيرا فإن للسلطة التشريعية في الأردن مواقف تحسب لها في مجال السياسة الخارجية نذكر منها[43]:

1. إلغاء المعاهدة البريطانية في عهد حكومة النابلسي عام 1957.
2. الطلب من مجلس الوزراء التحقق في سبب امتناع السفير الأردني لدى الأمم المتحدة عن التصويت إلى جانب قرار الاعتراف بالصين الوطنية، وتجاوبا مع مطلب مجلس النواب قام مجلس الوزراء عام 1957 بعزل السفير.

المنارة للاستشارات
www.

3. ناقش مجلس النواب عام 1957 مشروع إيزنهاور، وأصدر قرارا يدعو لرفض المشروع، وقد التزم مجلس الوزراء بهذا القرار، ولم تتم الموافقة على قبول المشروع إلا في أواخر عام 1958 بعد أن أكد مجلس الوزراء عدم وجود أي التزامات متعلقة بالمعونات الاقتصادية المقدمة إلى الأردن من خلال المشروع.

وبهذا يرى الباحثان أن للسلطة التشريعية ممثلة بمجلسي النواب والأعيان دور مهم في السياسة الخارجية الأردنية، يكاد هذا الدور يتحدد في الرقابة على تنفيذ الحكومة للسياسة الخارجية، والتنسيق المستمر مع الحكومة في هذا الشأن، والاطلاع على آخر المستجدات الاقليمية والدولية وموقف الأردن من العديد من القضايا من خلال اجتماع لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب بوزير الخارجية والاستماع منه الى ما هو مستجد، وبالتالي نجد ان هذا الدور هو دور رقابي وتنسيقي بشكل عام أكثر منه دور تنفيذي أو صنع للسياسات الخارجية.

المطلب الرابع: دور المؤسسة العسكرية الأردنية في صنع السياسة الخارجية

تلعب المؤسسة العسكرية الأردنية ممثلة بالقوات المسلحة أدواراً مختلفة في السياسة الخارجية للدول، سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أي كأداة فاعلة في السياسة الخارجية من خلال المشاركة في التخطيط والتنفيذ، أو من خلال استخدامها كأداة تنفيذ فقط وبعيدة عن المشاركة في التخطيط، وتوافقاً مع ذلك فإن معرفة دور القوات المسلحة في صنع السياسة الخارجية للدولة يتحدد بمعرفة طبيعة السلطة السياسية في الدولة، إضافة الى أن مدى مشاركة القوات المسلحة في القرار السياسي في الدول يعتمد بدرجة كبيرة على المتغيرات الأخرى المساعدة مثل المتغير الاقتصادي والسكاني.

وفي المملكة الأردنية الهاشمية تشكل القوات المسلحة إحدى أدوات السياسة الخارجية غير المباشرة، من خلال مشاركتها في مساعدة العديد من الدول العربية والاسلامية والعالمية على تحقيق أمنها، سواء من خلال بعثات التدريب العسكري المرسلة لهذه الدول، أو من خلال الملحقيات العسكرية ومكاتب الارتباط، أو من خلال قوات حفظ السلام الدولية، وبالتالي ساهمت في تعزيز وتقوية العلاقات الدبلوماسية مع هذه الدول، وفتح آفاق التعاون معها في المجالات الأخرى[44].

كما يتمثل الدور غير المباشر للقوات المسلحة الأردنية في السياسة الخارجية، من خلال مساهمتها في تقديم الخدمات الطبية والانسانية لعدد من الدول الصديقة التي تتعرض للكوارث الطبيعية والحروب، وذلك بإرسال عدد كبير من المستشفيات الميدانية والمحطات الجراحية لإغاثة المحتاجين في

المنارة للاستشارات
www.

هذه الدول، حيث تضم المستشفيات الميدانية أفضل الأطباء في كافة التخصصات الطبية والكوادر التمريضية[45].

مما سبق يرى الباحثان أن القوات المسلحة الأردنية تلعب دوراً هاماً وإن كان هذا الدور غير مباشر في السياسة الخارجية الأردنية، من خلال مشاركتها الواسعة في العديد من القضايا الأمنية والانسانية للعديد من دول العالم، والمتمثلة بالمساهمة في قوات حفظ السلام الدولية، وارسال البعثات والمستشفيات العسكرية لعدد من الدول التي تتعرض للحروب والكوارث الطبيعية، والمشاركة في التدريبات العسكرية خرج الوطن، كل ذلك أدى الى إبراز صورة الأردن المشرقة والمشرفة لدى العديد من دول العالم، وفتحت آفاقاً واسعة للتعاون وتبادل الخبرات في العديد من المجالات، وبالتالي تعزيز وتمتين العلاقات الأردنية مع دول العالم.

الخاتمة

تناول هذا البحث دور المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية الأردنية، والمتمثلة بالنهج السياسي لرأس الدولة، في صنع السياسة الخارجية اضافة الى دور مجلس الوزراء المتمثل برئيس الوزراء ووزير الخارجية في هذا المجال، كذلك دور مجلس الامة ممثلة بمجلسي النواب والأعيان، ودور القوات المسلحة الأردنية في صنع السياسة الخارجية.

وقد تبين للباحثين أن صنع السياسة الخارجية الأردنية منوطة بالدرجة الأولى بيد رأس الدولة، حيث استمد الملك دوره البارز في صنع السياسة الخارجية للأردن، وتحديد علاقات الأردن مع الدول العربية والدول الأجنبية، من ثوابت دستورية أعطته الصلاحيات التامة للقيام بهذا الدور، كما أن المكانة الدينية للملك لانتسابه الى الأسرة الهاشمية ، أعطته القوة والتأثير في علاقاته مع الدول العربية والاسلامية، كما أن السمات والصفات القيادية التي يتمتع بها، من تواضع وحكمة وسعة الادراك والاطلاع على الشؤون السياسية، كان لها تأثيراً ايجابياً على تشكيل السياسة الخارجية للأردن.

أما عن دور مجلس الوزراء في صنع السياسة الخارجية الأردنية، فقد تبين أن دور مجلس الوزراء ممثلاً برئيس الوزراء والوزراء هو دور تنفيذي للسياسة الخارجية للأردن، ويتمثل بإدارة الشؤون الخارجية، وليس دور أساسي في صنع السياسة الخارجية، وكذلك الأمر فيما يتعلق بمنصب وزير الخارجية الذي يقوم بأدوار محددة تجاه السياسة الخارجية للدولة، منها جمع المعلومات من الخارج وتحليلها وتقديمها لرئيس الوزراء أو رئيس الديوان الملكي، فدوره تنفيذي، يتمثل بإنجاز الاتفاقيات الثنائية مع الدول الأخرى، ونقل المعلومات، وأنباء الأحداث المتعلقة من وإلى الأردن، وبهذا يخلو دور وزير الخارجية من عناصر المبادرة باتخاذ القرارات وصنع السياسة الخارجية بشكل مستقل.

المنارة للاستشارات
www.

وبالانتقال الى دور السلطة التشريعية الممثلة بمجلسي النواب والأعيان، في القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية الأردنية فإنه كغيره من الهياكل المتعددة لصناعة القرار، محكوم بأحكام الدستور والصلاحيات المخولة ، والذي يبدو دوراً محدداً في هذا الاطار، ويكاد يتمحور حول الرقابة على تنفيذ الحكومة للسياسة الخارجية، والتنسيق المستمر مع الحكومة في هذا الشأن، والاطلاع على آخر المستجدات الاقليمية والدولية وموقف الأردن من العديد من القضايا من خلال اجتماع لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب بوزير الخارجية، وبالتالي نجد ان هذا الدور هو دور رقابي وتنسيقي بشكل عام أكثر منه دور تنفيذي أو صنع للسياسات الخارجية.

كذلك وجدى الباحثان أن القوات المسلحة تشكل إحدى أدوات السياسة الخارجية غير المباشرة، من خلال مشاركتها في مساعدة العديد من الدول على تحقيق أمنها واستقرارها وتعزيز التعاون والتبادل العسكري فيما بينها، سواء من خلال بعثات التدريب العسكري المرسلة لهذه الدول، أو من خلال الملحقيات العسكرية ومكاتب الارتباط، أو من خلال قوات حفظ السلام الدولية، وكذلك المستشفيات الميدانية العسكرية التي تقدم الخدمات الطبية للمصابين جراء الكوارث الطبيعية والحروب في بلدانهم، كل ذلك ساهم بتعزيز العلاقات بين الأردن ودول العالم وساهم في تحديد شكل السياسة الخارجية معها. واخير وجد الباحثان ان هناك تكامل بين جميع مؤسسات صنع القرار الأردني على جميع الأصعدة وان هناك تناغم وانسجام متكامل بين هذه المؤسسات وصناع القرار الأول رأس الهرم السياسي.

ويقترح الباحثان ضرورة التكامل والتوافق بين جميع المؤسسات الرسمية في صنع السياسة الخارجية لما لها من عمق في فهم وتعزيز المصلحة العامة للدولة بطريقة تجنب الأردن اضرار قد تحدث في حال الانفراد في صنع القرار.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- تبين من الدراسة ان المتغيرات الدينية الممثلة بالنسب الهاشمي والتكوين المعرفي والاكاديمي والعسكري والتاريخي والجغرافي للأردن شكلت المتغيرات الذاتية لصانع القرار السياسي الأردني.

2- كشفت الدراسة ان الصلاحيات الدستورية المحورية عززت من دور الملك عبدالله الثاني في صنع السياسة الخارجية.

المنارة للاستشارات
www.

3- توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها ان دور رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأردني في صنع السياسة الخارجية، يعد دورا مساندا، عبر تقديم المعلومات والمشاورة غير الملزمة.

4- تبين ان مجلس الأمة الاردني دور مؤثر صناعة السياسة الخارجية الأردنية، من خلال رفضه بعض الاتفاقيات او طلب تعديل بنودها.

5- بينت الدراسة ان المؤسسة العسكرية الأردنية تلعب دورا محوريا كأداة تنفيذية لسياسة الخارجية، من خلال قوات حفظ السلام وإقامة المستشفيات العسكرية في كثير من الدول المنكوبة.

التوصيات:

توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية:

1- ضرورة الاستفادة من المتغيرات الذاتية لصانع القرار السياسي الأردني الاول في مد جسور التعاون العربي والإسلامي الدولي .

2- ضرورة الاستفادة من الصلاحيات الدستورية المحورية لصانع القرار الأول في اتخاذ قرارات في السياسة الخارجية رشيدة بالتكامل والتضامن مع المؤسسات الرسمية الأخرى لتحقيق مصلحة وطنية اشمل.

3- ضرورة اشراك رئيس الوزراء ووزير الخارجية الأردني في صنع السياسة الخارجية، لما له من أهمية تخصصية وظيفية في السياسة الخارجية.

4- ضرورة تمكين مجلس الأمة الأردني (السلطة التشريعية) من ممارسة دوره على أكمل وجه كونه الحامي والحارس لحقوق الشعب، وعدم تمرير اية اتفاقية دون الحصول على موافقته.

5- ضرورة توسيع دور المؤسسة العسكرية الأردنية في تنفيذية السياسة الخارجية، لما له من تأثير إيجابي بالغ في تمتين العلاقات مع الشعوب والأمم الأخرى.

الهوامش:

(1) *Al Kayed, B. (2015). The Process of change in the foreign policy of Jordan: the role of the leadership in the cases of the 1991 Gulf war and the 2003 Iraq war (Doctoral dissertation, MIDDLE EAST TECHNICAL UNIVERSITY).*

(2) مركز دراسات الشرق الأوسط الندوة الأردنية بعنوان "من أجل أردن آمن ومستقر ومزدهر".

(3) الهزايمة، السياسة الخارجية الأردنية في النظرية والتطبيق، ط2، ص21.

(4) *see: Snyder& other ,Foreign policy decision making, Palgrave Macmillan.*

(5) *Macridis. Interest groups in comparative analysis. 25-45.*

المنارة للاستشارات
www.

(6) المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، ص 113.
(7) عبدالله، زياد خلف، السياسة الخارجية الأردنية، مجلة آداب الفراهيدي، ص 151-173.
(8) الحضرمي، الدولة الصغيرة، المنارة، ص23-38.
(9) القطاطشة والحضرمي، الثوابت والمرتكزات، المنارة، ص 371 – 412.
(10) *Hinnebusch, Quilliam . Contrary siblings. Cambridge Review of International Affairs ،p 513-28.*
(11) *Ryan " Jordan first. Arab Studies Quarterly. p:43-62.*
(12) *Sasley . Changes and continuities in Jordanian foreign policy. Middle East Review of International Affairs,36-48.*
(13) صعب، علم السياسة، ص22.
(14) الشيمي، الوظيفية السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية .ص115.
(15) حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1ص157.
(16) سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، ص12.
(17) Herman, Policy Classification, Foreign Policy, free Press: New York, p22.
(18) مشاقبة، أمين (2017)، النظام السياسي الأردني القانون الدستوري الأردني لعام 1952 وتعديلاته لسنة 2017، ط12، مطابع الدستور التجارية، عمان، ص197-198.
(19) مقلد، إسماعيل صبري (1985)، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة،الكويت: جامعة الكويت، ص158.
(20) موقع الملك عبدالله الثاني، *http:// kingabdukkah.jo/homepage.php*
(21) المرجع السابق نفسه.
(22) المرجع السابق نفسه.
(23) السعيدين، ضيف الله سعد عواد (2005)، الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني ابن الحسين وأثره في الاصلاح، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، ص20.
(24) السعيدين، ضيف الله سعد عواد، المرجع السابق، ص25.
(25) الخطيب، ملاحظات حول مقومات ومرتكزات السياسة الخارجية.
(26) ذنون، هيكلية النظام السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، ص141.
(27) الدستور الأردني لسنة 1952 وتعديلاته لسنة 2011
(28) مشاقبة، السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار الجغرافي، مدع سابق، ص121.
(29) الدويسات، الدولة المدنية ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ص8.
(30) السعيدين، الخطاب السياسي للملك عبدالله الثاني ابن الحسين وأثره في الاصلاح، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن ، ص76.

المنارة للاستشارات
www.

(31) الخطاب السامي، 1994، ص25.
(32) الدستور الأردني لسنة 1952 وتعديلاته لسنة 2011
(33) المادة 1/45 والمادة 2/47 من الدستور
(34) المادة 51 من الدستور
(35) مشاقبة، السياسة الخارجية الأردنية ودول الجوار الجغرافي ، ص47.
(36) الرمضاني، السياسة الخارجية دراسة نظرية، ص342.
(37) المادة 58 من نظام مجلس النواب
(38) الخطة الاستراتيجية لوزارة الخارجية 2015-2017، ص5.
(39) مركز دراسات الشرق، ندوة "من أجل أردن آمن ومستقر ومزدهر"، مرجع سابق.
(40) ذنون، فواز موفق، مرجع سابق، ص165.
(41) المواد 33، 62، 63 من الدستور
(42) الدستور الأردني لسنة 1952 وتعديلاته لسنة 2011
(43) أبوديه، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص78.
(44) المعايطة، دور القوات المسلحة ، جريدة الرأي الأردنية، تاريخ 2010/12/14.
(45) موقع القيادة العامة للقوات المسلحة الأردنية – الجيش العربي

المنارة للاستشارات
www.